

التهرب الضريبي وآثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه

م.م عقيل مكي كاظم * akeel-Makee@yahoo.com

المستخلص:

مما لا شك فيه أن الضرائب تعد أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني عبر الدور الايجابي الذي تمارسه في تقليل للفوارق الطبقيّة بين فئات المجتمع وسيما الضرائب التصاعديّة إلى جانب المساهمة في سد العجز الذي قد يواجه الموازنة العامة للدولة وغيرها من الايجابيات التي تعكسها الضرائب وأن كان أثرها المعنوي والمادي غير مقبول أحيانا من قبل دافعيها فإن الأثر الاقتصادي على مستوى البلد هو الأهم كونه أثر ايجابي في مستوى الاقتصاد الوطني ككل كما أن المصلحة العامة من البديهي أن تكون فوق المصلحة الخاصة وسيما إذا ما تعلق الأمر بأحد سبل دعم التنمية الاقتصادية في العراق وبالتالي اقتصاد البلد لذا فمن الضروري الامتثال لها والحد من التهرب منها عبر شتى الوسائل التي تضمن ردع المتهربين من دفعها.

الكلمات الرئيسية:- التهرب الضريبي. التنمية الاقتصادية. الضرائب المباشرة. الضرائب غير المباشرة.

Tax Evasion And Its Effects On The Economic Development In Iraq And Its Causes

Akeel Makee Kadhim

akeel-Makee@yahoo.com

Abstract :

There is no doubt that taxes are considered one of the most important pillars of the national economy through the positive role they play in reducing class differences between society groups, especially progressive taxes, as well as contributing to filling the deficit that may face the state's general budget and other positives that are reflected in taxes, although its moral and material impact is sometimes unacceptable. By its payers, the economic impact at the country level is more important because it is a positive impact at the level of the national economy as a whole, and the public interest is obvious to be above the private interest, especially if it comes to one of the ways to support economic development in Iraq and thus The economy of the country, therefore, it is necessary to comply with it and limit its evasion by various means that guarantee deterrence of its evaders.

Keywords:-Tax evasion, Economic Development, Direct Taxes, Indirect Taxes.

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مكتب مستشار الوزير

المقدمة

إن مشكلة التهرب الضريبي (Tax evasion) هي مشكلة عالمية منتشرة في مختلف دول العالم بخاصة الدول النامية منها كالعراق فضلاً عن إن الدول النامية تتميز بانتشار آفة الفساد المالي والإداري فيها على نطاق واسع فضلاً عن الأسلوب المحاسبي والقانوني المعمول فعلى الرغم من كونه السبب الرئيسي ليس السبب الوحيد للتهرب من الضرائب .

يذكر أنه، وفي كلا النوعين من الدول، تعد ظاهرة التهرب الضريبي إحدى الجرائم الاقتصادية التي يعاقب عليها القانون نظراً لخطورتها ودورها في تعميق حالة اللامساواة الاجتماعية والتي هي نتيجة حتمية لعدة أسباب دفعت المكلف للتهرب منها الشعور بأعبائها المرتفعة والثقيلة أحياناً وعدم مرونة القوانين ووضوح التشريعات الضريبية فضلاً عن إحساس المكلف بعدم استفادته من المبالغ المستقطعة منه ضريبياً وشعور المتهرب بالتفاخر كونه قد تمكن من التهرب من الاستحقاقات المترتبة بذمته فضلاً عن أسباب أخرى عديدة تدعو المكلفين بالضريبة لممارسة هذه الظاهرة التي كانت ولا زالت خطراً لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه بأي حال من الأحوال كونها على تماس مباشر مع موازنة (budget) الدولة وبالتالي اقتصادها الوطني وهذا يستلزم وقفة جادة وصادقة من قبل المسؤولين وكل من يهمه مصلحة البلد بصورة عامة واقتصاده بصورة خاصة لغرض وضع السبل اللازمة بمعالجة هذه الآفة الخطيرة نظراً لدورها على سبيل المثال في تخفيض نسب الادخار (Saving) ثم الاستثمار (Investment) وبالتالي الانخفاض في تراكم رأس المال (Capital accumulation) الذي هو أساس التنمية الاقتصادية (economic development) التي تسعى إليها جميع دول العالم المتطلعة نحو حياة أفضل لشعوبها ومستوى معيشي أكثر ازدهاراً ومنها العراق.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في كون التهرب الضريبي يؤدي إلى حرمان العراق من احد الموارد المالية اللازمة لتغطية موازناته السنوية وبالتالي نفقاته وهذا يقود نحو التأثير السلبي في خططه الرامية إلى تحسين أداه الاقتصادي، فضلاً عن الدور الذي تضطلع به الضريبة كونها أداة فاعلة من أدوات تحقيق الاستقرار المالي، الاقتصادي والاجتماعي في ظل الظروف الحالية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في الدور الفاعل (الذي من المتوقع أن تضطلع به الضريبة كأحد سبل دعم الاقتصاد العراقي لذا من الواجب الالتزام بها بعيداً عن حالات التهرب التي تعرقل مسيرة التنمية في العراق.

فرضية البحث: ينبثق البحث من فرضية مفادها أن للتهرب الضريبي دوراً في التأثير في الأهداف الرامية نحو تمويل برامج التنمية الاقتصادية المنشودة في العراق.

هدف البحث: تبرز أهداف البحث الساعية إلى إثبات مدى صحة الفرضية من عدمها في الآتي:-

1. استعراض جملة الجوانب النظرية لبعض مصطلحات الضريبة وأهميتها وأنواعها.
2. إيضاح أسباب وآثار التهرب الضريبي في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه.

منهجية البحث: بغية التحقق من مدى صحة الفرضية المذكورة أنفاً، ولأجل تحقيق أهداف البحث، فقد تم اعتماد أسلوب التحليل النظري والوصفي .

هيكليّة البحث: قُسمَ البحث إلى المحاور الآتية :-

المطلب الأول : الإطار النظري لمفهوم الضريبة وأهميتها وأنواعها.

المطلب الثاني : أثر التهرب الضريبي في التنمية الاقتصادية في العراق.

المطلب الثالث : أسباب التهرب الضريبي في العراق

المطلب الرابع : الاستنتاجات والتوصيات والمصادر

المطلب الأول / الإطار النظري لمفهوم للضريبة وأهميتها وأنواعها

أولاً. الضريبة - هي عدة تعاريف للضريبة، إلا أنه بشكل عام يمكن تعريف الضريبة على أنها "مبلغ من المال تستقطعه الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد من دون مقابل لها تقرضه الدولة طبقاً لقدرة المكلف على شكل نقود وبصورة نهائية أي لا يمكن استرجاعها أو المطالبة بها وبصورة إجبارية بغية تمويل النفقات العامة للدولة"⁽¹⁾ كإنشاء البنى التحتية وتمويل المشاريع الاستثمارية والاستهلاكية وتمويل خطط الدولة الساعية لمعالجة مختلف المشكلات التي قد تواجهها كالفقر (Poverty) والبطالة (unemployment) وسد العجز في ميزان المدفوعات ولتغطية هذا العجز فإن الدولة تلجأ إلى الضرائب من أجل سد هذا العجز وحتى في أوقات الرخاء الاقتصادي وتحقيق الفائض (Surplus) في الميزان التجاري، فإن ذلك لا يمنع من فرض الضريبة. إذ من الممكن للدولة أن تحول جزءاً من هذا الفائض وتحفظ به بشكل احتياطي مالي يمكن أن تستفيد منه في أوقات الأزمات الاقتصادية بخاصة في الانكماش الاقتصادي والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها من الظروف الطارئة التي من الممكن أن يتعرض لها البلد وبالتالي فإن مساهمة الضريبة في هذا الجانب لا يمكن نكرانه أو التغاضي عنه بخاصة في الدول التي تفتقر للثروات الطبيعية اللازمة لتغطية موازاناتها السنوية وحتى بالنسبة للدول التي تمتلك الثروات الطبيعية "فعلى سبيل المثال أن أحد أهم أقطاب الرأسمالية العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الأولى في العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً تعتمد اعتماداً كبيراً على الضرائب في تمويل الموازنات السنوية لها رغم من امتلاكها لعدد الثروات الطبيعية، لكن كما هو معروف فإن أحد أهم الإيرادات في النظام الرأسمالي هي الضرائب لكون الدولة لا تملك جميع وسائل الإنتاج فهي بيد الأفراد والمؤسسات العاملة في البلد"⁽²⁾، لذلك تلجأ الدولة نحو فرض الضرائب كرد فعل على ما لا تتمكن من الحصول عليه عبر وسائل الإنتاج المتاحة لغيرها من أفراد ومؤسسات أو لغرض تحقيق التراكم في رأس المال وغيرها من الخطط والمشاريع الساعية إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي مستوى اقتصادي وطني أفضل. وهذا ما يحصل في أغلب الأنظمة الاقتصادية حالياً بخاصة بعد انتصار النظام الرأسمالي على منافسه الاشتراكي بعد العام 1990، لتقع بذلك الكثير من الدول تحت مظلة النظام الرأسمالي وتسير بذلك على خطاه التي توصلها في نهاية المطاف إلى الاعتماد على الضرائب كوسيلة لتغطية موازاناتها السنوية أو للمساهمة في ذلك إلى جانب ثروات أخرى يمتلكها البلد كالنفط والزراعة في حالة العراق ..

¹ - بن سنوسي لبلى و جديد مسعودة، الضرائب وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمقتضية الضرائب بالبويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة، الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد ألكلي محند اولحاح البويرة، الجزائر، 2010-2011، ص3.

² - روبرت. ب. راش، الرأسمالية الطاغية، التحولات في قطاع الاعمال والديمقراطية والحياة اليومية، ترجمة علا احمد صالح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر، 2015، ص42 و 43.

ثانياً، أهداف الضريبة، هناك عدة أهداف للضريبة منها :

1. الهدف الاقتصادي :- "تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الرخاء والركود ففي أوقات الرخاء

والازدهار من الممكن زيادة معدل الضريبة على الدخل والسلع والخدمات وتخفيضها على رأس المال والادخار وهذا الأخير له أهمية كبيرة في تحقيق التراكم في رأس المال وبالتالي الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد كان"⁽³⁾ فالمشاريع الإنتاجية حينها ستزيد من إنتاجها وتخفض من أسعار منتجاتها فكلما زاد الإنتاج انخفض سعره أي كلما زاد العرض من المنتج انخفض السعر والعكس صحيح في أوقات الانكماش الاقتصادي.

كما تبرز أهمية الضريبة اقتصادياً من خلال تخفيض معدل الضرائب الكمركية (Customs taxes) ومنح الإعفاءات وغيرها من الامتيازات الضريبية على البضائع المستوردة من أجل تشجيع التجارة معها سيما في الوقت الحالي الذي يشهد اتساع العمل بمبدأ حرية التجارة العالمية وانضمام العديد من دول العالم إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO)^(*)..

2. الهدف الاجتماعي :- في المجال الاجتماعي تبرز أهمية الضريبة من خلال كونها أداة لتحقيق

"العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع عبر رفع سعر الضريبة تماشياً مع ارتفاع الوعاء الخاضع لها أي التصاعد في سعر الضريبة أو ما يسمى بـ (الضريبة التصاعدية) (Progressive tax) والتي يزداد عبؤها بزيادة الوعاء الخاضع لها وبالتالي سيتحمل عبأها الأغنياء أكثر من الفقراء، فالتصاعد في سعر الضريبة سيحقق عنصر الشخصية فيها بأن يجعل عبؤها متناسباً مع المقدرة التكليفية للمكلف بها"⁽⁴⁾ وبالتالي تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل، فكلما نعلم أن التفاوت في توزيع الدخل سيعمق من الفوارق الاجتماعية ويزيد من حدة الصراع الطبقي وقد يؤدي إلى الاحتكاك والتناحر بين هذه الطبقات، لذا فالعمل على الحد من هذه الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة ومساواة عبر فرض الضرائب التصاعدية سيؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص حدة الفقر واللامساواة.

فضلاً عن أهداف أخرى عديدة تحققها الضريبة منها على سبيل المثال الضريبة المفروضة على استهلاك السكاثر والمشروبات الكحولية والأدوية المهدئة وغير المرخصة وهو هدف ذو شقين إذ تسعى من خلاله الدولة إلى تقليل استهلاك هذه المواد المضرة بصحة الفرد والمجتمع وتقليل استيرادها إلى جانب توفير الموارد المالية.

ثالثاً، أنواع الضرائب، هناك تقسيمات عدة للضرائب تختلف باختلاف القوانين والأنظمة الضريبية

المعمول بها في مختلف دول العالم، وكل هذه الأنواع على اختلافها لا تخرج عن نطاق نوعين من

³ - عفيف عبدالحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف 1-الجزائر، 2013-2014، ص8.

*- مختصر (World Trade Organization) وهي المنظمة العالمية التي تأسست في 1/1/1995 ومقرها في جنيف بسويسرا بعد سلسلة جولات عرفت آخرها والتي جرت في الاوروغواي من عام 1986 ولغاية العام 1994 بأسم جولة الاوروغواي، وقد ضمت هذه اللجنة في عضويتها (164) منها (20) دولة مراقبة بهدف منح انسيابية أكبر لحركة السلع والخدمات بين الدول عبر تخفيض التعريفات الكمركية وإدارة الاتفاقيات الخاصة بين الدول الاعضاء وبالتالي حرية التجارة العالمية، يذكر أن العراق انضم إلى هذه المنظمة في العام 2004 بصفة مراقب.

راجع الموقع الإلكتروني،
4- الموقع الإلكتروني دور+الضرائب+في+تمويل+الموازنة+العامة=https://www.google.com/search?q=منظمة التجارة العالمية/https://ar.wikipedia.org/wiki/

الضرائب وهما الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويتم تصنيف الضرائب بهذا الشكل استناداً إلى معيار تحمل العبء الضريبي من قبل المكلف بها .

1. الضرائب المباشرة (Direct taxes) :- في هذا النوع من الضرائب نجد أن "المكلف يتحملها

بصورة مباشرة إذ لا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر كضريبة الدخل بالنسبة للأشخاص العاديين مثلما هي الحال في الضريبة المفروضة على رواتب الموظفين العاملين في القطاع العام، أو على الشركات وبصورة مباشرة مثلما هي الحال في ضريبة أرباح الشركات، والملكية والعرضات ورأس المال وفي كل هذه الأنواع من الضرائب نجدها تتفق على أن عبأها يتحمله المكلف بصورة مباشرة سواء أكانوا أشخاص عاديين أم معنويين"⁽⁵⁾.

2. الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes) :- في هذا النوع من الضرائب بإمكان المكلف

القانوني نقل عبئها إلى شخص آخر "وغالباً ما ينظر إليها على أنها احد صور ضرائب الأموال نظراً لفرضها على المال عند شراء السلع والخدمات وهذا النوع من الضرائب يفرض على احد استعمالات الدخل كالإنفاق الاستهلاكي ومن أمثلتها الضرائب على الإنفاق كضريبة المبيعات والضريبة الكمركية"⁽⁶⁾ فضلاً عن أنواع أخرى كضريبة الطابع وضريبة القيمة المضافة.

من هذا المطلب الذي ورد فيه تعريف الضريبة وأهميتها وأنواعها التي أوردناها تتبين لنا دور الضريبة كرافد مهم للموازنة العامة للدولة واحد أعمدة دعم مساعيها الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما لا ترغب أي دولة في العالم التغاضي عنه وعن أهميته ومنها العراق.

المطلب الثاني / أثر التهرب الضريبي في التنمية الاقتصادية في العراق

إن ظاهرة التهرب الضريبي عبر إتباع مجموعة من الطرائق غير القانونية التي يهدف من خلالها المكلف إلى التخلص من العبء الضريبي يشكل تهديداً لسعي الدولة الرامي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وفي هذا المطلب سيتم استعراض مفهوم التهرب الضريبي باختصار والأثر الذي يخلفه على قدرات الدولة الساعية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ..

اولاً ، التهرب الضريبي وآثاره، يعرف التهرب الضريبي بأنه "مخالفة النصوص والأحكام والمواد القانونية التي تقضي بتحمل ودفع الضريبة الواجبة على الأفراد والمؤسسات عمداً وذلك بإتباع وسائل التلاعب والغش بالافادة من بعض الثغرات التي تتضمنها النصوص القانونية مما يشكل حافزاً للمكلف من اجل ممارسة هذه الظاهرة الخطيرة و التخلص من العبء الضريبي جزئياً أو كلياً"⁽⁷⁾ وهذا بدوره يمثل خطراً لا يقل بدوره عن المخاطر التي مر بها العراق كالوضع الأمني وغيرها.

يذكر أن لهذه الظاهرة الخطيرة آثارها التي نجم البعض منها في النقاط الآتية :-

⁵ - غزة مبروك، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد في التهرب الضريبي دراسة حالة لمديرية الضرائب -بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015-2016، ص12 و 13.

⁶ - محمد خصاونه، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014، ص107.

⁷ - احمد كريدي مالك، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، 2017، ص9 و10.

1. تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة الأعباء الملقة على كاهل الدولة المثقل أصلاً بعدد المشاكل التي طفت على السطح بخاصة بعد عام 2003 كالوضع الأمني ونقص الخدمات وانخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات وتفتشي البطالة وغيرها لتضاف إليها مشكلة أخرى هي مشكلة التهرب الضريبي بخاصة من قبل المستغلين لوضع العراق غير المستقر بعد العام المذكور آنفاً.
2. "يؤدي التهرب الضريبي إلى انخفاض حصيلة الضريبة المدفوعة من قبل المكلفين مما يدفع الدولة بالتالي نحو زيادة معدلات الضريبة أو فرض ضرائب جديدة مما يضعف بدوره الحافز على الاستثمار ذي الأثر الايجابي طويل الأمد (long-term) وهذا يعني انخفاض تراكم رأس المال الذي يعد احد أهم أعمدة تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة"⁽⁸⁾.
3. يؤدي انتشار هذه الظاهرة إلى "لجوء الدولة نحو الاقتراض لتمويل نفقاتها وبالتالي زيادة عبء الدين العام فضلاً عن التأثير في القدرة التنافسية للشركات نظراً لزيادة رأس مال الشركات المتهربة من خلال أرباحها المتراكمة دون ضريبة على حساب الشركات غير المتهربة وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الإنفاق الاستثماري"⁽⁹⁾.
4. "يؤدي التهرب الضريبي إلى الإخلال بفكرة العدالة الاجتماعية في توزيع الضرائب أي زيادة العبء الضريبي على بعض المكلفين دون آخرين وبالتالي تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية"⁽¹⁰⁾.
- يذكر أن الدولة قد تلجأ إلى زيادة معدلات الضريبة لتعويض النقص الحاصل في إيراداتها نتيجة لتهرب البعض من المكلفين وهذا بالتالي سيؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين غير المتهربين مما قد يدفعهم إلى التهرب لشعورهم بالغبن ولرغبتهم في تقليد من نجح في التهرب الضريبي، وهكذا تشيع روح الغش والاحتيال بين المكلفين وهو من المؤشرات الخطيرة.
5. إن التهرب الضريبي يشكل "عائقاً أمام الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية نظراً للخسارة التي يلحقها بالخرينة العامة للدولة فالضريبة احد سبل توفير الإيرادات المالية اللازمة لدعم الخزانة العامة للدولة ودعم المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن الحيلولة من دون حدوث آثار تضخمية نظراً لقدرة الضريبة على سحب الفائض من المعروض النقدي"⁽¹¹⁾ وبالتالي تخفيف الأثر الذي يتركه التضخم.
- من كل ما تقدم نجد أن آثار التهرب الضريبي في التنمية الاقتصادية في العراق خطيرة وتستلزم وقفة جادة ومسؤولة للحيلولة من دون اتساع مدياتها إلى الحد الذي لا تنفع معه المعالجات والتدابير المتخذة للتخفيف من حدته وانتشاره فإلى جانب دوره في تخفيض الإيرادات المالية اللازمة للخزانة العامة للدولة،

⁸ - التهرب الضريبي في الاردن، أسبابه، وطرقه، وحجمه، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، الاردن، 2013، ص 8 و9.

⁹ - التهرب الضريبي في الاردن، أسبابه، وطرقه، وحجمه، مصدر سابق تم ذكره ص 23.

¹⁰ - أحمد كريدي مالك، مصدر سابق تم ذكره ص 32.

¹¹ - أحمد كريدي مالك، مصدر سابق تم ذكره ص 27.

* - (GDP) هو مختصر (Gross domestic product)، وهو كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد معين ضمن الرقعة الجغرافية لهذا البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وبعد أحد أهم مؤشرات مستوى المعيشة نظراً لارتباطه المباشر بدخل الفرد. وقد ظهر هذا المصطلح لأول مره في التقرير الذي قدمه الاقتصادي (سايمون كوزنيتس) عام 1934 الى الكونكرس الأمريكي . أنظر في ذلك الموقع الالكتروني، ناتج محلي إجمالي <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

فهناك آثار أخرى لا تقل فداحة وضرراً عنها منها إضعاف المساعي الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية ومن ثم الاستثمارات وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product) (*) الذي تصبو التنمية الاقتصادية لزيادته والمبتغى الذي تبتغيه كل دول العالم الباحثة عن مستوى اقتصادي أفضل وأكثر ازدهاراً .

لذا لابد من تقصي الحقائق التي تقضي إلى كشف أسباب هذه الظاهرة الخطيرة سعياً وراء وضع مجموعه من الرؤى والمقترحات الرامية نحو الوقوف عندها ومعالجتها، وهي

المطلب الثالث/ أسباب التهرب الضريبي في العراق

هناك عدة أسباب للتهرب الضريبي في العراق من أهمها :

1. تقشي آفة الفساد الإداري والمالي (Financial and administrative corruption) في العراق بخاصة بعد العام (2003) وبمديات خطيرة لم يشهد لها العراق مثيل وهذا ما حفز اغلب المتهربين من الضريبة وكما في الجدول (1) .

جدول (1)

ترتيب العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد من عام (2003 ولغاية 2016)

السنة	عدد الدول	تسلسل العراق
2003	133	115
2004	146	130
2005	159	141
2006	163	160
2007	179	178
2008	180	178
2009	180	176
2010	178	175
2011	182	175
2012	174	169
2013	177	171
2014	175	170
2015	167	161
2016	176	166

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على، منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، على الموقع الإلكتروني، <http://www.transparency.org/research/cpi/cpi>

من الجدول (1) نجد أن العراق قد احتل المراكز الأخيرة في سلم ترتيب الدول ضمن مؤشر مدركات الفساد للمدة من عام 2003 ولغاية العام 2016 وهذا بدوره ينعكس بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة إذ تكون مخصصاتها الرقمية مخالفة لما يتحقق فعلياً وهذا بالطبع يعود إلى آفة الفساد المالي والإداري التي نخرت جسد الموازنات العراقية وجعلت من تخصيصاتها الرقمية في جانب وما يتحقق على أرض الواقع الفعلي في جانب آخر. "انخفاض الوعي والثقافة الضريبية لدى العراقيين فضلاً

عن الرغبة من جانب المكلفين في التنازل بقدرتهم على التحايل والتصل من واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع فيما يخص دفع الضرائب إلى الجهات المعنية⁽¹²⁾.

2. "انخفاض المستوى الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة يشكل حافزاً للتهرب الضريبي والعكس صحيح فضلاً عن أسباب أخرى كالأوضاع الجزائية المتمثلة بالجزاء المترتب على المتهرب يشكل رادعاً له في حالة تطبيقه ليس الجزاء المادي فقط وإنما من الممكن فرض إجراءات أخرى تراها الدولة مناسبة كالمنع والتقييد أيضاً"⁽¹³⁾، فضلاً عن الرغبة في تقليد ومحاكاة من تهرب من أداء واجبه الضريبي .

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات والمصادر الاستنتاجات .

1. تعد الضريبة إحدى الأدوات الأساسية الفاعلة لدى الدولة لتوفير الموارد المالية اللازمة التي تحتاجها لتمويل موازنتها السنوية في مختلف دول العالم وعلى اختلاف درجة تطورها سواء أكانت دول نامية أم متقدمة وهذا يبرز لنا بوضوح أهمية هذه الأداة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وليس فقط لهذا الغرض فحسب، بل وفي توفير العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقة بين فئات المجتمع، فضلاً عن أدوار أخرى تؤديها الضريبة من خلال أنواعها المتعددة منها حماية المنتج الوطني كالضريبة الكمركية وتقليل استهلاك بعض السلع المضرة كالسكائر والمشروبات الكحولية كضريبة الاستهلاك التي من الممكن أن تفرض على استهلاك بعض الخدمات العامة كالماء والكهرباء والغاز من خلال رفع فواتير تجهيز هذه الخدمات إلى المواطنين وبالتالي حثهم على ترشيد الاستهلاك.

2. إن ظاهرة التهرب الضريبي تعد من أخطر الظواهر على الاقتصاد الوطني العراقي بالشكل الذي لا يقل خطورة عن غيره من الأزمات والمصاعب التي تواجه البلد عامة والاقتصاد بخاصة سيما بعد العام 2003، فالتهرب الضريبي يقلل من إيرادات الدولة وبالتالي التقليل من قدرتها على بناء اقتصاد مزدهر قائم على أسس العدالة والمساواة في إشراك الجميع ببناء هذا الاقتصاد، كما أن التهرب الضريبي، فضلاً عن تأثيره في الجوانب الاجتماعية من خلال شعور البعض بعدم وجود العدالة وعدم وجود سلطة للدولة في تحمل البعض من المكلفين بالضرائب ممن قاموا بواجبهم في أداء الضرائب أو ممن لم يستطيعوا أن يجدوا الثغرات القانونية التي تمكنهم من التخلص من العبء الضريبي، وبين من استطاعوا التخلص من العبء الضريبي عبر وسائل الغش والاحتيال وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية لدى العديد ممن استطاعوا التهرب من العبء الضريبي وبالتالي فمن الممكن ظهور حالة التضخم ناهيك عن زيادة إقبال المتهربين على السلع المستوردة على حساب المحلية وبالتالي الإضرار بالصناعة الوطنية كل ذلك من شأنه أن يعيق الشعور لدى الملتزمين بأداء الضريبة بوجود حالة الغبن وعدم المساواة في تحمل الأعباء وقد ينشأ نتيجة لذلك حالة من الاحتقان والتضاد بين الطرفين وهو ما ينعكس بدوره على المجتمع ككل.

3. تقف وراء ظاهرة التهرب الضريبي جملة من الأسباب التي تعمل على انتشارها وتفاقمها بالشكل الذي يهدد مستقبل الاقتصاد الوطني ويقلل من فرص نجاحه منها انخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين في

12- محمد سليم وهبة، التهرب الضريبي - واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن، 2010، ص7.

13- محمد سليم وهبة، مصدر سابق تم ذكره ص8.

العراق وشعور البعض من المتهربين بالتفاخر والشجاعة لقدرته على التهرب الضريبي ناهيك عن حالات الفساد المالي والإداري المستشارية في مفاصل الحياة العراقية بعد العام 2003 وضعف قدرة البعض من العاملين في المجال الضريبي على تحمل الإغراء المادي من قبل البعض من المكلفين بغية تقليل أو إعفائهم من الضريبة مقابل مبالغ مالية، فضلاً عن مرونة وعدم فاعلية البعض من العقوبات بحق من تثبت إدانتهم بتهم تهرب ضريبي وارتفاع أسعار البعض من الضرائب وبالمقابل عدم قدرة البعض من المكلفين على تحمل أعبائها مما يشكل ذلك حافزاً أمامهم للتهرب من أدائها.

التوصيات..

1. الاهتمام بفرض الضرائب التي تحد بدورها من التضخم وتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بزيادة الادخار الحكومي وتوجيهه نحو إنشاء المشاريع الاستثمارية وزيادة النفقات الموجهة نحوها على حساب النفقات الاستهلاكية ذات الأثر الاقتصادي قصير المدى وهذه المشاريع الاستثمارية سيتمخض عنها زيادة في الإنتاج وبالتالي توفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة والفقر، فضلاً عن فرض الضرائب التصاعدية التي تعمل على تقليل التفاوت الاجتماعي وتوزيع الدخل بشكل عادل بين فئات المجتمع لكونها اشد وطأة على الأغنياء منهم وذلك لزيادة عبئها كلما زاد الوعاء الخاضع لها فضلاً عن دورها الرئيس في توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الموازنة العامة.

2. مكافحة آفة الفساد المالي والإداري كخطوة أولى نحو الانطلاق إلى طرح أية أهداف رامية لمحاربة أوجه الإخلال والعبث بالأمن الاقتصادي الوطني وذلك بسن أقصى العقوبات الرادعة بحق المتهمين بقضايا فساد مالي وإداري بصورة عامة وقضايا التهرب الضريبي بصورة خاصة وذلك بإصدار الأحكام القانونية المتشددة بحقهم وبالعقوبات تصل إلى السجن لعدة سنوات وبغرامات كبيرة وجعله كسياق عمل يُتبع مع المخالفين على اختلاف درجاتهم ومستوياتهم المادية والمعنوية وجعلهم إنموذجاً حياً لمن يفكر في ممارسة هذه الظاهرة الخطيرة.

3. إنشاء اللجان المشتركة التي تضم في عضويتها مجموعة من المسؤولين والمشرعين القانونيين والمحاسبين والعاملين كافة في مجال متابعة عمليات التحصيل الضريبي سعياً وراء إيجاد سبل العمل المشتركة والموحدة وتفعيل الأجهزة الرقابية والقوانين الصارمة والهادفة لمحاربة هذه الظاهرة والتقليل من أثارها بالشكل الذي يمنع أو يحد من انتشار هذه الآفة الخطيرة على الاقتصاد الوطني.

4. إنشاء وتفعيل شبكة معلوماتية واسعة تدرج ضمن إطار الحكومة الالكترونية بغية جمع المعلومات على الأنشطة الحقيقية للمكلفين منعا للتلاعب والتزوير ومتابعة هذه الأنشطة

بدقه، فضلا عن توفير كافة المعلومات المتعلقة بالضريبة للمكلفين وإدراج العقوبات الرادعة بحق من يتهرب من أدائها.

المصادر.

أولا، الكتب..

1. ب. راش، روبرت، الرأسمالية الطاغية، التحولات في قطاع الاعمال والديمقراطية والحياة اليومية، ترجمة علا احمد صالح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر.
2. خصاونه، محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014.

ثانيا، البحوث والتقارير..

1. التهرب الضريبي في الاردن، اسبابه، وطرقه، وحجمه، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، الاردن، 2013.
2. كريدي مالك، احمد، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، 2017.
3. وهبة، محمد سليم، التهرب الضريبي - واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن، 2010.

ثالثا، الاطاريح والرسائل..

1. عبد الحميد، عفيف، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة لمديرية الضرائب -بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015-2016.
2. ليلي، بن سنوسي و مسعودة، جديد، الضرائب وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة، الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاح البويرة، الجزائر، 2010-2011.
3. مبروك، غزة، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 -2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف 1- الجزائر، 2013-2014.

رابعا، الانترنت

1. الموقع الالكتروني، منظمة التجارة العالمية https://ar.wikipedia.org/wiki/منظمة_التجارة_العالمية
2. الموقع الالكتروني، دور+الضرائب+في+تمويل+الموازنة+العامة <https://www.google.com/search?q=دور+الضرائب+في+تمويل+الموازنة+العامة>
3. الموقع الالكتروني، ناتج محلي إجمالي https://ar.wikipedia.org/wiki/ناتج_محلي_إجمالي
4. الموقع الالكتروني، <http://www.transparency.org/research/cpi/cpi>